■ الفصل الثاني

استيلاء سياج على جزء من شارع رئيسي وضمه لفندقه بالهرم

❖ وزارة الرى فشلت فى تنفيذ قرارها بإزالة تعديات سياج.. وتحول الشارع إلى جراج وملاعب تنس ومنشآت خرسانية لرواد الفندق

❖ إنشاءات سياج تسببت فى حوادث خلف الفندق راح ضحيتها العشرات من المصريين سنويًا

استولى وجيه إيلى جورج سياج على جزء كبير من شارع رئيسى محور اللبينى الرئيسى والحيوى، ويقيم عليه منشآت خرسانية خلف فندق سياج بالهرم!! سياج الذى قام بتقاضى نحو ٧٥٠ مليون جنيه من الحكومة منذ أيام؛ بسبب سحب أراض خُصِّصت له فى سيناء، ثم أدخل شركات إسرائيلية معه فيها، يرفض تنفيذ أحكام قضائية بإزالة تلك المنشآت التى أقامها على شارع رئيسى - صدر أولها منذ عام ١٩٩٧ - والصادرة من القضاء الإدارى، وتقف الحكومة مكتوفة الأيدى أمام سطو سياج على جزء كبير من شارع رئيسى؛ مما يؤدى الى حوادث مرورية يصل ضحاياها السنوية حسب تصريح لأحد مسئولى مرور الجيزة العشرات من القتلى والجرحى سنويًا !!

وتبدأ القصة التى تجسد مدى خنوع الإدارة المحلية والسلطة التنفيذية فى مصر أمام سلطان رجل أعمال تصل علاقاته بإسرائيل إلى حد العشق، لكنه فى مصر يقهر القانون ويدوسه دون أن يتحرك مسئول مصرى واحد لاسترداد شارع عام استولى

سياج على معظمه، وبمساحة تصل إلى ١١٥٥٠ مترًا، كلها من الشارع، وتسبب فى وقوع حوادث قتل فيها العديد من المصريين، بينما نجد المسئولين أنفسهم يتحولون إلى فرسان لإزالة أى تعديات، ولو سنتيمترًا على أملاك الدولة من جانب أى مصرى، وهو ما لا ننكره عليهم من حق.. لكن من الأحق بالإزالة: سياج الذى منح أراضى سيناء للإسرائيليين، وكبد خزانة الدولة ٧٥٠ مليون جنيه، واستولى على طريق عام، وحوله إلى منشآت خرسانية.

ولنبدأ بسرد تفاصيل الفضيحة: كانت البداية عندما قام وجيه إيلى جورج سياج فى عام ١٩٨٢ بتغطية جزء من ترعة اللبينى التى لم تكن قد تحولت إلى طريق عام وقتها، وتبدأ التغطية من الكيلو ٢٤،٥٠٠ إلى الكيلو ٢٤،٧٧٠، وضمها لساحة الفندق، وتضمنت فى إطار تأجير لهذا الجزء الناتج عن التغطية لمدة خمس سنوات تنتهى فى ٨ من إبريل ١٩٨٧، ثم جدد الترخيص بالتأجير لمدة ٣ سنوات أخرى، ولكن بشروط، وهى حظر إقامة أى منشآت ثابتة على المساحة المؤجرة إلا بموافقة الجهة الإدارية، ويلغى الترخيص من تلقاء نفسه عند مخالفة هذه الشروط.

إلا أن إيلى وجيه سياج قام بإنشاء ساحة انتظار سيارات وملعبي تنس وسور مبان بقاعة غير مسقوفة وحديقة بها مظلات خشبية وهيكل خرسانى من الأعمدة والكمرات على المساحة المستأجرة من قبل وزارة الرى، وهو ما دعا جهة الإدارة إلى إلغاء الترخيص.

واعتبر سياج القرار الذى صدر بإزالة التعديات على أملاك الدولة يمثل انحرافًا بالسلطة، وأن إزالة التعديات من وجهة نظره تمثل أيضًا تدميرًا لمنشآت قامت إدارة الفندق بإنشائها على تلك المساحة، والتى كان قد استأجرها من وزارة الرى، وتنتهى حسب عقد الإيجار فى أبريل ١٩٩٠، إلا أنه بموجب مخالفته شروط الترخيص يصبح عقد الإيجار مُلغًى، من المفترض، قبل عام ١٩٩٠.

لكن ورغم ذلك قام المدعو سياج، وكنوع من التلاعب بالقانون، ومحاولة إيجاد ثغرة للهروب من عمليات الإزالة التى كان يفترض مع المخالفة ازالتها فورا وبحماية من القانون، برفع دعويين قضائيتين تحملان رقمى ٩١٩ و١٠٧٣ لسنة ٥٢ ق ضد وزير الأشغال والموارد المائية ومديرى عام صرف ورى الجيزة و٤ من المواطنين كخصوم متداخلين؛ باعتبارهم تقدموا بشكاوى لمختلف مؤسسات الدولة طالبوا فيها بإزالة تعديات المدعو سياج على أملاك وزارة الرى، والتى تحول الباقى منها إلى طريق عام، وتسبب فى قتل العديد من المواطنين فى حوادث ناتجة عن ضيق الطريق المتآكل بواسطة سياج، وصدر بناء على ذلك قرار يحمل رقم ١٠ لسنة ٩٧، وفى جلسة ١٢ من مايو ١٩٩٨ قضت المحكمة بقبول تدخل المدعى عليهم من الخامس وحتى الثامن خصومًا منضمين لجهة الإدارة فى الدعويين، وبقبول الدعويين شكلاً، وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار، وألزمت سياج بصفته مدعيًا بالمصروفات، وأمرت بإحالة الدعويين إلى هيئة مفوضى الدولة؛ لتحضيرهم وإعداد تقرير بالرأى القانونى. وفى تلك الأثناء كان يحق لجهة الإدارة تنفيذ الإزالة الجبرية وعدم الانتظار، لكن على ما يبدو فإن هناك تواطؤًا لصالح سياج.

ظل تداول القضية بالمحاكم حتى أصدرت حكمها فى ٢٤ من فبراير من عام ٢٠٠٩ برفض طلب إلغاء القرار لأسباب عديدة وضحتها المحكمة؛ لتؤكد المحكمة فى حكمها انتفاء صفة المدعى فى التواجد، وتكون المنشآت واجبة الإزالة، ويكون القرار المطعون فيه صادرًا متفقًا مع أحكام القانون، وتكون الدعوى الماثلة غير قائمة على سند من الواقع أو القانون وجديرة بالرفض، وإلزامه بالمصروفات؛ لتؤكد أحقية الجهة الإدارية فى إزالة التعديات على أملاك وزارة الرى، وهى أملاك الدولة.

لكن الجريمة أن تظل جهة الإدارة، وهى وزارة الرى والإدارة المحلية، غير

قادرة على تنفيذ حكم المحكمة، ويبقى الطريق العام متآكلاً مستوليًا عليه من قبل سياج، بينما يموت العشرات من المصريين سنويًا فى حوادث؛ بسبب ضيق الطريق العام من خلف الفندق. والسؤال: لماذا لم تنفذ الحكومة حكم المحكمة؟ بالإضافة إلى أن من حق الدولة الحصول على تعويضات من الفندق عن السنوات التي ظل مستوليًا فيها على مساحة ١١٥٥٠ مترًا من الطريق العام بعد انتهاء مدة الإيجار، وهى عام ١٩٩٠ التي كانت يجب ألا تستكمل.

وظل سياج مستوليًا على الأرض حتى الآن وبعد انتهاء مدة الإيجار بأكثر من ١٠ سنوات ضاربًا بحكم قضائي من الإدارية العليا عرض الحائط؟! فمن المسئول عن إهدار حقوق المصريين في طريق عام لصالح وجيه إيلى جورج سياج الذي لم يكتفِ بصفع الحكومة على وجهها في أرض سيناء وهي القصة المعروفة والتي تتضمن قيامه ببيع الأرض المخصصة له لإسرائيليين وعندما استردتها الدولة لمخالفة ذلك للأمن القومي المصري قام باللجوء للتحكيم الدولي وحصل علي تعويضات بمئات الملايين من الدولارات ، بل يستولى على أملاك الدولة وطريق عام في عمق القاهرة الكبرى!